

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع

عن الدولة وعلى القوات المسلحة

### رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر فى الثامن عشر من يناير ٢٠١٤ ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية

لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط

بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة

وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة

الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى ؛

وبناءً على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

## قرر

القانون الآتى نصه :

( المادة الاولى )

تضاف إلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القيادة والسيطرة على شئون الدفاع

عن الدولة وعلى القوات المسلحة المواد الآتية :

**المادة الثانية (مكرر٢) :**

القوات المسلحة ملك للشعب ، مهمتها حماية الوطن ، والحفاظ على سلامة أراضيه ،  
وصون وحدته وأمنه القومى من أى مخاطر تهدده ، ورعاية مصالحه الاستراتيجية ،  
والدولة وحدها هى التى تنشئ هذه القوات ، ويحظر على أى فرد أو هيئة أو جهة أو جماعة  
إنشاء تشكيلات أو فرق أو تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية .

**المادة الثالثة (مكرر٢) :**

لرئيس الجمهورية إعلان الحرب والتصديق على خطة الحرب بما تتضمنه من تحديد لمهام  
القوات المسلحة ونطاق عملها .

ولا يجوز إعلان الحرب أو إرسال القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج الدولة  
إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى ، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثى الأعضاء .  
وإذا كان مجلس النواب غير قائم ، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ،  
وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطنى .

وفى جميع الأحوال لا يجوز إرسال القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة  
إلا فى إطار تنفيذ التزامات مصر الدولية .

**المادة الثالثة مكرراً (١) :**

لا يجوز إرسال القوات المسلحة فى مهمة قتالية إلى خارج حدود الدولة إلا لمدة مؤقتة  
يحددها قرار من رئيس الجمهورية ، على أن يتضمن تحديداً لمهام القوات ونطاق عملها ،  
ولا تجدد المدة إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطنى وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثى الأعضاء .

### المادة الرابعة (مكرراً) :

وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ، ولا يجوز تعيينه من غير ضباطها .  
ويشترط فيمن يعين وزيراً للدفاع أن يكون قد خدم فى القوات المسلحة فى رتبة لواء  
مدة خمس سنوات على الأقل ، وأن يكون قد تقلد فيها إحدى الوظائف الرئيسية .  
ويكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ويسرى ذلك  
لدورتين رئاسيتين كاملتين اعتباراً من ٢٠١٤/١/١٨ تاريخ العمل بالدستور .

### ( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى  
لتاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٤٣٥ هـ

( الموافق ٢٤ فبراير سنة ٢٠١٤ م ) .

**عدلى منصور**